آليات حماية فن الشارع: بين قانون (VARA)والتحول الرقمي (NFT)

أ.د حيدر فليح حسن.
كلية القانون/ جامعة بغداد
dr.haider@colaw.uobaghdad.edu.iq

البحاثة: سجى سلمان زغير
كلية القانون/ جامعة بغداد
saja.saad1900@colaw.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية الحماية القانونية والتقنية لفن الشارع الذي يواجه تحدياً بسبب طبيعته المرتبطة بممتلكات الغير، ويهدف كذلك الى تحليل المسارات الاستثنائية لحماية هذا الفن بدءاً من المسار التشريعي المتمثل في قانون حقوق الفنانين التشكيلين الأمريكي والذي بدوره أحدث نقلة نوعية بإقراره الحقوق المعنوية في بيئة يغلب عليها الطابع المادي مع تحليل آليات الموازنة بين الفنان ومالك العقار، كما ينتقل البحث الى المسار التقني باستشراف دور الرموز غير قابلة للاستبدال كإطار رقمي بديل لحماية العمل الفني من الفناء المادي، وتحويل الرابطة الروحية بين الفنان وعمله الى توثيق رقمي غير قابل للتلاعب.

الكلمات المفتاحية: فن الشارع، قانون VARA، الحقوق المعنوية، الرموز غير قابلة للاستبدال (NFT)، الملكية العقارية، المكانة المعترف بها.

Abstract

This study examines the challenges of legal and technical protection for street art, which faces unique difficulties due to its inherent connection to third-party property. It aims to analyze exceptional pathways for protecting this art form, starting with the legislative approach embodied in the U.S. Visual Artists Rights Act (VARA) of 1990. This Act marked a paradigm shift by recognizing moral rights within a predominantly materialistic legal environment, while providing mechanisms to balance the interests of the artist and the property owner. Furthermore, the research explores the technical pathway by investigating the role of Non-Fungible Tokens (NFTs) as an alternative digital framework. This technology protects artistic works from physical destruction and transforms the spiritual bond between the artist and their work into an immutable, tamper-proof digital record.

Keywords: Street Art, VARA Act, Moral Rights, Non-Fungible Tokens (NFTs), Real Estate Property, Recognized Stature.

المقدمة

أن فن الشارع بوصفه ظاهرة ثقافية فريدة، كسر فيها الفنان قيود اللوحات التقليدية ليتخذ من جدران المدن مسرحاً عاماً لإبداعه، ومع تحول هذه الجدران من مجرد عقارات صماء الى أيقونات فنية برز تحدي قانوني معقد يتمثل في الصراع بين حق الفنان في حماية عمله من التشويه أو الإزالة وحق مالك العقار في التصرف بممتلكاته.

وهذا البحث بدوره يسلط الضوء على آليات حماية هذا الفن، وذلك من خلال رحلة قانونية وتقنية تبدأ من قانون (VARA) الأمريكي الذي حاول إيجاد توازن في البيئة القانونية وصولاً الى عالم الرموز غير قابلة للاستبدال (NFTS) والتي بدورها قد فتحت آفاق رقمية قد تمنح فن الشارع خلوداً افتراضياً يحميه من الفناء المادي.

أولاً: أهداف البحث

1.تحديد النطاق القانوني للحماية المعنوية في ظل قانون (VARA) لعام 1990.

2.تحليل آليات الموازنة التي وضعها المشرع الأمريكي لتقليل الصراع بين الفنان ومالك العقار.

3.استشراف مستقبل حماية فن الشارع من خلال تقنية الرموز غير قابلة للاستبدال.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل عن مدى إمكانية التوفيق بين حق الفنان في المحافظة على سلامة عمله الفني وحق مالك العقار في التصرف بملكه؟ وكيف يمكن للقواعد القانونية أن تحقق التوازن بين هذين الحقين المتعارضين؟ وما المقصود بشرط "المكانة المعترف بها" وما مدى وضوح معاييره في التطبيق القضائي؟ وهل تُعد هذه المعايير كافية لحسم النزاع بصورة عادلة؟ وأخيراً، هل تستطيع الحلول التقنية الحديثة تعويض الفناء المادي للعمل الفني، أم أن القيمة المعنوية للعمل تبقى مرتبطة بوجوده المادي الأصلي؟

ثالثاً: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن وذلك من خلال تحليل نصوص قانون حقوق الفنانين التشكيلين ومقارنته بالتشريعات الأخرى مثل (العراق، فرنسا، بريطانيا)، مع تعزيز ذلك بالمنهج الاستنباطي لتقدير فاعلية الرموز غير قابلة للاستبدال في حماية الفنون البصرية.

رابعاً:- هيكلية البحث

تتوزع هذه الدراسة على مبحثين، خصص المبحث الأول لبيان الحماية المعنوية للفنون البصرية في قانون (VARA)، حيث تناول المطلب الأول الإطار المفاهيمي وآليات الموازنة بين حقوق الفنان والمالك بينما استعرض المطلب الثاني، الاتجاهات الفقهية والتطبيقات القضائية المقارنة، أما المبحث الثاني فقد بحث في تقنية الرموز غير قابلة للاستبدال كإطار لحماية فن الشارع، متناولاً في المطلب الأول، ماهية الرموز غير قابلة للاستبدال وتنظيمها القانوني، وفي المطلب الثاني آليات توظيفها تقنياً لتوثيق أصالة الأعمال وضمان استدامتها الرقمية.

المبحث الأول

الحماية المعنوية للفنون البصرية في قانون(VARA) والجدل الفقهي حوله

يمثل قانون حقوق الفنانين التشكيلين لعام 1990 – والمعروف اختصارا بقانون (VARA)، نقلة نوعية في التشريع الأمريكي فهو ليس قانوناً مستقلاً بذاته، إنما هو تعديل جوهري أُدخل على قانون حقوق الطبع والنشر الفيدرالي لعام 1976 ليستحدث بموجبه قسما جديدا (المادة 106/A)، أقر بمقتضاه ولأول مرة بالحقوق المعنوية لفناني الفنون

البصرية.، وقد جاء هذا التعديل لكسر الجمود النفعي الذي هيمن على التشريع الأمريكي وكذلك تجسيداً لالتزامات الولايات المتحدة بعد انضمامها لاتفاقية برن.

وتكمن أهمية هذا المطلب في تحليل قدرة هذا التعديل التشريعي على معالجة إشكاليات فن الشارع الذي يقع غالباً في منطقة النزاع بين حق الفنان في حماية فنه من التشويه أو الإزالة، وبين حق المالك في حرية التصرف في ملكه، وسوف نتقصى من خلال هذا المطلب النطاق الضيق الذي رسمه المشرع لهذه الحماية والشروط الصارمة –كشرط المكانة المعترف بها.

لذا سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لنطاق الحماية وآليات الموازنة في قانون(VARA).

المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية والتطبيقات القضائية لقانون (VARA).

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لنطاق الحماية وآليات الموازنة في قانون(VARA)

يعد قانون (VARA) الأمريكي، تشريعا اتحاديا أقرته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1990 بهدف حماية الأعمال الفنية البصرية التي تم إنشاؤها في أو بعد 1 يونيو 1991، وكذلك حماية الحقوق المعنوية للفنان من خلال صون شخصيته وسمعته، بواسطة حقي (الإسناد، والنزاهة)، أي تمكين الفنان من نسبه العمل الفني الى نفسه، ومنع أي تحريف أو تشويه قد يطاله وبموجب أحكام هذا القانون يُمنح الفنان الحق في الاعتراض على أي تعديل أو إزالة لعمله الفني متى كان من شأن ذلك التأثير في قيمته الفنية، أو الإضرار بسمعة الفنان، مما يعكس اعترافاً قانونياً بمكانة الفنان وشخصيته في العمل الفني[1].

وقد جاء هذا القانون استجابةً لحاجة ملحة لمعالجة ضعف الحماية القانونية للحقوق المعنوية في الولايات المتحدة قبل صدوره، إذ كان الفنانون مُعرضين لتغير أو إزالة أعمالهم الفنية، سيما الجداريات والمنحوتات المثبتة على ممتلكات الغير، من دون وجود وسيلة قانونية فعالة للاعتراض أو الحفاظ على النزاهة الفنية للعمل، وقد أظهر الواقع العملي أن غياب الحماية الفيدرالية الواضحة والصريحة للحقوق المعنوية للفنانين قد أسهم في ضعف موقفهم القانوني، وجعلهم يعتمدون على وسائل حماية محدودة، سواء من خلال العقود أو من خلال آليات قضائية جزئية وغير مستقرة، ويرجع السبب وراء التحفظ الأمريكي الطويل تجاه الحقوق المعنوية للفنانين، الى الطبيعة النفعية التي يقوم عليها قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي، والذي يركز على الحماية الاقتصادية للمصنفات بهدف تشجيع الأبداع، دون إقرار حقوق شخصية مستقلة للفنان، وقد أدى هذا التوجه الى تضيق نطاق الحماية المعنوية مقارنة

[1] Wikipedia, s.v. "Visual Artists Rights Act," last modified January 4, 2026, available on https://en.wikipedia.org/wiki/Visual_Artists_Rights_Act. (Accessed January 13, 2026, 3:34 PM).

بالدول العربية (كالعراق مثلاً)، والأوربية (كفرنسا، وبريطانيا)، إذ تعد هذه الحقوق فيها طبيعية للفنان، ويتمتع بها حتى بعد انتقال ملكية العمل المادي[1].

ولكن وبعد انضمام الولايات المتحدة الى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية 1988، اعترفت الدولة ضمنياً، بأهمية الحقوق المعنوية، الا انها أكدت أن الاتفاقية ليست ذاتية التنفيذ، وأن القوانين الأمريكية القائمة آنذاك توفر حماية كافية لهذه الحقوق، وهذا بدوره أسهم في استمرار في محدودية نطاق الحماية، وقد أبرز هذا الموقف الحاجة الى سن تشريع فدرالي موحد يضمن حماية فعالة للحقوق المعنوية، ويمنح الفنان حق الاعتراض على أي تغيير أو إزالة للعمل الفني مع السماح له بالتنازل عن هذه الحقوق كتابةً إذا رغب في ذلك، وهذا ما يميز النظام الأمريكي عن بعض الأنظمة القانونية الأخرى التي تعتبر تلك الحقوق غير قابلة للتصرف (كالعراق، وفرنسا)[2].

وجدير بالذكر انه وقبل صدور قانون(VARA) كان الفنانون يعتمدون على العقود لضمان حماية أعمالهم من التغيير أو التحريف أو الإزالة، إذ كان بإمكان الفنان تضمين عقد البيع[3] بنداً يمنحه حق الموافقة المسبقة على أي تعديلات مستقبلية تطرأ على العمل الفني، لكن تلك الحماية كانت محدودة النطاق وتعتمد كلياً على أتفاق الأطراف، دون أن تعد الحقوق المعنوية صفة قانونية مستقلة قائمة بذاتها، ومن هنا، برزت الحاجة الى تشريع فيدرالي موحد يوفر حماية قانونية فعالة لتلك الحقوق[4].

بعد بيان الإطار العام لقانون (VARA) يتعين علينا تحديد نطاق هذه الحماية من حيث الأعمال الفنية التي يشملها هذا القانون، إذ لم يمد المشرع الأمريكي الحماية المعنوية الى جميع المصنفات، إنما قصرها على فئة محدودة من

---

(1) Ann Garfinkle, The Legal and Ethical Consideration of Mural Conservation: Issues and Debates (2003).

(2) Ellen Matthews, "Reforming the Visual Artists Rights Act to Protect #Street Art in the Digital Age," William & Mary Law Review 63, no. 2 (2021): p656

(3) يُقصد بعقد البيع في سياق فن الشارع (Street Art) الاتفاق القانوني الذي ينظم العلاقة بين الفنان والطرف المشتري (غالباً صاحب العقار أو جهة راعية)، ويأخذ عدة أشكال قانونية أبرزها:

عقد التكليف بمهمة فنية (Commission Contract): وهو الاتفاق على تنفيذ جدارية مقابل أجر مادي، حيث يتم نقل ملكية "الركيزة المادية" (الجدار) للمالك، بينما كان الفنان يحاول عبر البنود التعاقدية الاحتفاظ بـ "الحقوق المعنوية" لمنع تحريف أو إزالة العمل.

عقد بيع المصنف الفني الملحق بعقار: في هذه الحالة، يُعامل العمل الفني كجزء من الأجزاء العقارية المبيعة، وتنتقل ملكيته تبعاً لانتقال ملكية المبنى، مما كان يضع العمل تحت رحمة الملاك الجدد ما لم يوجد نص تعاقدي صريح يحميه.

عقد بيع الاستقطاع:(Removal/Extraction) وهو العقد الذي يتم بموجبه فصل العمل الفني مادياً عن الجدار (بتقنيات هندسية) لتحويله إلى قطعة فنية منقولة قابلة للتداول في المزادات، وهنا ينصب عقد البيع على "الكيان المادي" المستقطع للعمل.

يُنظر في ذلك: بشأن عقد التكليف بمهمة فنية، Artelier, "How to Commission Artwork: A Guide for Art Consultants & Clients", Available on: https://www.artelier.com/post/commission-artwork , (Accessed on: February 16, 2026, 04:00 PM). وبشأن عقد بيع المصنف الفني الملحق بعقار، GJV D'AVOCATS, "Street Art Under French Law", Available on: https://gjvdavocats.com/en/art-market-law/street-art-under-french-law/, Accessed on: (February 16, 2026, 04:15 PM). وبشأن عقد بيع الاستقطاع وتحول العمل إلى منقول مستقل، Chapdelaine, P., "Graffiti, Street Art, Walls, and the Public in Canadian Copyright Law", in: Bonadio, E. (Ed.), The Cambridge Handbook of Copyright in Street Art and Graffiti, Cambridge University Press, 2019, p. 137

(4) Mary Daniel, "Not a VARA Big Deal: How Moral Rights, Property Rights, and Street Art Can Coexist," Southern California Law Review 94 (2021) p948.

الأعمال هي "أعمال الفنون البصرية" فقط ، ويعكس هذا التحديد توجهاً تشريعياً يرمي الى حصر الحماية المعنوية في نطاق ضيق، يقتصر على أنواع معينة من الأعمال دون غيرها بما ينسجم مع الطبيعة الخاصة للحقوق المعنوية في النظام القانوني الأمريكي، وتنحصر فئة أعمال الفنون البصرية في الأعمال التي تتخذ شكل لوحات أو رسومات أو مطبوعات أو صور فوتوغرافية ثابتة، أُنتجت خصيصاً لأغراض العرض، مع ملاحظة أن تكون تلك الأعمال موجودة في نسخة واحدة أو ضمن طبعة محدودة لا تتجاوز (200) نسخة، ويلاحظ من هذا القيد أن المشرع لم يستهدف حماية الإنتاج الفني واسع الانتشار أو القابل للاستنساخ غير المحدود، بل ركز على الأعمال ذات الطابع الفني الفردي أو المحدود، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية الفنان و سمعته[1].

وعلى خلاف المنهج التضييقي الذي تبناه المشرع الأمريكي والذي قصر الحماية على فئات محددة من الأعمال وبشروط صارمة -كشرط الـ200 نسخة-، نجد أن التشريعات الوطنية ومنها المشرع العراقي قد ذهب خلاف ذلك حيث تبنت موقفاً أكثر شمولاً، إذ تشمل الحماية كافة صور النتاج الفني المبتكر دون حصرها في قوالب مادة محددة أو أغراض عرض معينة، مُعتبرة أن الحق المعنوي يكون لصيقاً بالشخصية الفنية بصرف النظر عن الوسيط المادي أو الانتشار العددي، وهذا يمنح فنان الشارع في التشريعات المقارنة حماية أوسع، إذ لا تتقيد بكون العمل نسخة فريدة أو مطبوعة بعدد محدد[2].

هذا ويكفل قانون(VARA) للفنان بشكل خاص، حق الإسناد الذي يتيح له المطالبة بنسبة العمل الفني اليه، وحق النزاهة، الذي يضمن حماية العمل الفني من أي تشويه أو تحريف، أو تعديل من شأنه الإضرار بسمعة الفنان[3]، وعلى الرغم أن القانون يجيز للفنان التنازل عن حقوقه المعنوية صراحةً فإنه لا يسمح بنقل هذه الحقوق الى الغير بما يؤكد الطبيعة الشخصية الوثيقة لهذه الحقوق وارتباطها المباشر بشخص الفنان ذاته، على أن يكون ذلك وفق اتفاق مكتوب وموقع من قبله ويحدد فيه العمل الفني المعني بالتنازل، وكذلك أوجه الاستخدام التي ينصرف اليها التنازل، وفي حالة الأعمال المشتركة يُعد تنازل أي مؤلف مشارك نافذًا تجاه جميع المؤلفين الآخرين[4]، وتستمر

---

(1) Ashley Tarokh, "Visual Artists Rights Act (VARA) and the Protection of Digital Embodiments of Artworks" (April 20, 2016), p8.

(2)1. المشرع العراقي: ينظر المادة (2) من قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (3) لسنة 1971 المعدل، والتي نصت على صبغ الحماية على "مؤلفي المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أياً كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو الغرض من تصنيفها"، وقد أوردت المادة في فقراتها التسع أمثلة لا حصر لها، شملت الأعمال التشكيلية بمختلف صورها، دون أن تضع قيداً على عدد النسخ أو تشترط غرضاً محدداً كالعرض الفني.

2يُنظر في موقف التشريعات المقارنة: بشأن المشرع الفرنسي،ينظر المادة (L. 111-1)والمادة (L. 112-1)من قانون الملكية الفكرية الفرنسي والتي تحمي مصنفات العقل أياً كان نوعها أو شكل التعبير عنها بمجرد ابتكارها وتجسيدها المادي؛ وبشأن المشرع البريطاني، ينظر المادة (4) من قانون حقوق المؤلف والتصاميم وبراءات الاختراع لعام 1988 بخصوص حماية "الأعمال الفنية" بغض النظر عن جودتها، والمواد (77-89) بذات القانون المتعلقة بالحقوق المعنوية التي لا تشترط حداً أقصى لعدد النسخ كما في القانون الأمريكي.

(3) أكرم محمد حسين ورغد مالك عبد الواحد، "إعفاء عقود تراخيص الملكية الصناعية من الحظر وفقاً للقانونين الأمريكي والأوروبي"، مجلة العلوم القانونية 37، الجزء الثاني (شباط 2023): 324.

(4) 17 U.S.C. § 106A(e)(1): "The rights conferred by subsection (a) may be waived if the author expressly agrees to such waiver in a written instrument signed by the author…"

الحقوق المعنوية طوال حياة المؤلف، وفي حالة العمل المشترك الذي يُنجزه أكثر من فنان تستمر هذه الحقوق حتى بقاء أخر مؤلف على قيد الحياة، وتشمل هذه الحماية الأعمال الفنية البصرية المثبتة كجزء من مبنى، على أن تكون تلك الأعمال قد أُنشئت بعد تاريخ سريان القانون، ما لم يوقع الفنان على تنازل كتابي صريح عن حقوقه المعنوية، علماً أن تركيب العمل قد يعرضه للتدمير أو التشويه أو أي تعديل آخر نتيجة لإزالته، إلا أنه اذا كان بالإمكان إزالة العمل المثبت على المبنى دون أن يتعرض للتشويه أو التدمير أو أي تعديل جوهري فإن حقوق الفنان في الأسناد والنزاهة تبقى قائمة وسارية، إلا أذا بذل مالك العقار محاولة جادة وبحسن نية لإخطار الفنان بالإجراء المزمع أتخاذه، ولم ينجح في ذلك أو أذا تم أخطار الفنان وفشل في إزالة العمل بنفسه أو تحمل تكاليف الإزالة في خلال مدة (90) يوما من تاريخ الإخطار، فإن حقوق الفنان المعنوية التي تتعلق بالإجراء المزمع أتخاذه تسقط، أي لا يمكنه الاعتراض على إزالة العمل أو تعديله نستنتج من ذلك أن الحقوق المعنوية للفنان ليست مطلقة عند تثبيت العمل على ممتلكات الغير، بل تتوازن مع حقوق مالك العقار في إدارة ممتلكاته[1].

وبعد بيان آليات الموازنة التي أقرّها قانون حقوق الفنانين التشكيليين الأمريكي (VARA) بين الفنان ومالك العقار، يقتضي التنويه، الى أن تمتع العمل الفني بالحماية بموجب هذا القانون لا يكون مطلقاً، إنما يتوقف على توافر شروط محددة، في مقدمتها ألا يكون العمل منجزاً لحساب الغير، وأن يتمتع-بمكانة معترف بها.

أولاً: قصور حماية الأعمال المُنجزة لحساب الغير في إطار قانون (VARA)

أن التطبيق القضائي لقانون حقوق الفنانين التشكيلين، يُظهر قصوراً واضحاً في حماية الأعمال الفنية المُنجزة لحساب الغير، إذ واجهت المحاكم الأمريكية صعوبة في التوفيق بين نصوص قانون حقوق الطبع والنشر من جهة، والغاية التشريعية التي توخاها الكونغرس عند إقرار قانون (VARA) من جهة أخرى، والمتمثلة في إقرار حماية فعالة للحقوق المعنوية للفنانين التشكيلين ويعود سبب هذا القصور، الى أن المشرع الأمريكي أدرج استثناء "العمل المُنجز لحساب الغير، من دون أن يضع تعريفًا دقيقًا لمفهومي "العامل" أو "علاقة العمل"، وقد أتاح ذلك مجالاً واسعاً للاجتهاد القضائي، وقد أفضى هذا الغموض في التطبيق العملي الى نتائج تتعارض مع الهدف الجوهري لقانون (VARA)، إذ مكن المحاكم من تصنيف بعض الأعمال الفنية ذات الطابع الإبداعي الأصيل بوصفها اعمالاً منجزة لحساب الغير، بالتالي في مستبعدة من نطاق الحماية التي يقررها القانون

وتتجلى هذه الإشكالية على نحو خاص في مجال فن الشارع، حيث تكون الحقوق المعنوية للفنانين عرضه للانتقاص، وذلك لارتباط أعمالهم بالفضاء العام، وعلى ممتلكات الغير، ويستمر هذا الخطر سواء أكان مالك العقار قد اكتفى بالسماح للفنان بإنجاز العمل على ممتلكاته، أم كان قد كلفه صراحةً بتنفيذ العمل الفني، لأنه في كلتا الحالتين تصنف تلك الأعمال باعتبارها اعمالا منجزة لحساب الغير، على نحو يؤدي الى حرمان الفنان من الحماية المقررة بموجب قانون (VARA)[2].

(1) Matthews, Reforming the Visual Artists Rights Act to Protect #streetart in the Digital Age,p659.
(2) Ibid., p662

ثانياً: اشتراط المكانة المعترف بها للعمل الفني

يقيد قانون حقوق الفنانين التشكيلين، الحماية المقررة لحق الفنان في منع تدمير عمله الفني، باشتراط أن يكون هذا العمل ذو مكانة مُعترف بها، فبموجب المادة (106 A) من قانون حقوق الفنانين التشكيلين الأمريكي[1]، لا يمتد الحق في منع التدمير إلا لفئة محددة من الأعمال الفنية البصرية التي ترتقي الى مستوى المكانة المعترف بها، إذ يُعد مثل هذا التدمير متعمداً كان أو ناتجاً عن إهمال جسيم، انتهاكاً صريحاً للحقوق المعنوية التي يقرها القانون للفنان لكن السؤال الذي يتبادر الى الأذهان هو: متى يعتبر العمل الفني ذو مكانة معترف بها؟

الحقيقة أن المشرع الأمريكي، لم يضع تعريفاً تشريعياً دقيقاً لمفهوم المكانة المعترف بها، الأمر الذي جعل تحديد مضمونه، وتعين حدوده خاضعاً لاجتهاد القضاء، إذ اضطلعت المحاكم بدور محوري في بلورة المعايير التفسيرية لهذا الشرط، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تقوم على الموازنة بين عنصرين متلازمين: **أولهما**، الجدارة أو القيمة الفنية الجوهرية للعمل محل النزاع، **وثانيهما**، الاعتراف بهذه الجدارة من قبل الأوساط الفنية المختصة أو من قبل شريحة مُعتبرة من المجتمع وبذلك لا يكفي أن يكون العمل ذا قيمة فنية في نظر مؤلفه فحسب، بل يجب أن يحظى بتقدير موضوعي يتجاوز التقييم الذاتي للفنان[2].

ولغاية إثبات هذا الشرط، يتوجب الاستعانة بوسائل إثبات متنوعة، قد تشمل آراء الخبراء المختصين في مجال الفنون البصرية، مثل الفنانين المحترفين، أُمناء المتاحف، تجار الأعمال الفنية، جامعي الفنون، والمرممين، وغيرهم ممن لهم دراية مهنية بتقييم الأعمال الفنية أو توثيقها، كما يمكن للمحكمة أن تستعين بقرائن خارجية، كعرض العمل في فضاءات فنية مُعترف بها، أو تلقيه اهتماماً نقدياً أو إعلامياً، أو ارتباطه بقيمة ثقافية أو اجتماعية داخل المجتمع[3].

المطلب الثاني

الاتجاه المؤيد والاتجاه المعارض لقانون حقوق الفنانين التشكيلين الأمريكي(VARA)

أن قانون حقوق الفنانين التشكيلين الأمريكي (VARA)، قد وضع إطاراً قانونياً خاصاً لحماية الحقوق المعنوية للأعمال الفنية البصرية، التي تهدف الى صون سلامة العمل الفني وارتباطه بشخصية الفنان، غير أن تطبيق هذا القانون قد اثار جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة، بالتالي انقسمت الآراء بشأنه بين اتجاه مؤيد يرى فيه ضمانة

---

(1)“ The author of a visual work of recognized stature shall have the right to prevent any intentional destruction of that work. These rights shall endure for the life of the author and may not be waived except through a written agreement that clearly identifies the specific work and the scope of the waiver.”

(2) Giordani, Graffiti e Street Art: Analisi Comparativa, p92.

(3) Martin v. City of Indianapolis (7th Cir. 1999) – U.S. Court of Appeals decision, available on https://caselaw.findlaw.com/us-7th- circuit/1375355.html (accessed January 15, 2026, 11:30 AM) .
في هذه القضية، حكمت المحكمة بأن منحوتة "السيمفونية رقم 1" للفنان جان مارتن (Jan Randolph Martin)تتمتع بـ"مكانة معترف بها" بموجب قانون حقوق الفنانين البصريين (VARA)، واستندت المحكمة إلى شهادات خبراء الفنون البصرية، التغطية الإعلامية، الاهتمام النقدي، والقيمة الاجتماعية والثقافية للعمل الفني.

ضرورية لحماية الإبداع الفني، وبين اتجاه معارض يعتبره مساساً بحقوق الملكية الخاصة، وهذا ما سنوضحه في هذا الفرع.

أولاً: الاتجاه المؤيد

يشدد المؤيدون لقانون حقوق الفنانين التشكيلين الأمريكي (VARA)، على أهمية هذا القانون في حماية فن الشارع، مؤكدين فعاليته من خلال مجموعة من الحجج القانونية التي تؤكد دوره في حماية حقوق الفنان المعنوية، ومن أبرز الحجج التي استندوا اليها لتأكيد دعمهم لهذا القانون ما يأتي:

1. **ضرورة حماية الحقوق المعنوية للفنانين:** يشير المؤيدون، أن سن هذا القانون يعتبر خطوة ضرورية، وذلك لضمان حماية فعالة للحقوق المعنوية، ولتمكين الفنانين من مواجهة أي تدمير أو تعديل جوهري لأعمالهم، وقد أدرك الكونغرس الأمريكي أن مجموعة القوانين الفيدرالية القائمة آنذاك فضلا عن قوانين الولايات، لم تكن كافية لتوفير حماية متكاملة للأعمال الفنية، وهذا النقص التشريعي استدعى إنشاء إطار قانوني صريح يكفل الاعتراف بحقوق الفنانين ويشدد الحماية ضد العبث بأعمالهم، كذلك أشاروا إلى أن قانون (VARA) ، يملأ فجوة حماية الحقوق المعنوية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية متغافلة عنها لأكثر من ستين عاما بعد انضمامها لاتفاقية برن الدولية، وكذلك يضمن للفنانين حماية مشابهة لتلك التي توفرها القوانين الدولية[1].
2. **تحديد الإجراءات القانونية للمالكين قبل تعديل الأعمال:** أشار المؤيدون في تأكيد لدعمهم لهذا القانون، إلى انه يساهم في تقليل النزاعات بين الفنان ومالك العقار، وذلك لأنه يحدد الإجراءات المطلوبة من مالك العقار قبل إجراء أي تعديل على الأعمال الفنية، وهذا بدوره يعزز اليقين القانوني، ويقي الفنانين من أي تدمير غير مشروع لأعمالهم، سيما وأن هذا القانون يكتسب أهمية خاصة في مجال فن الشارع، وذلك لأنه مرتبط بالفضاء العام والممتلكات الخاصة، بالتالي يؤدي غياب الحماية الى انتقاص الحقوق المعنوية، ومن هذا الجانب ينظر الى هذا القانون كونه أداة قانونية حيوية لتحقيق التوازن بين حماية الإبداع الفني من جهة، وحقوق المالكين من جهة اخرى، مع التركيز على ضمان الاعتراف بالقيمة الفنية والاجتماعية والثقافية للأعمال الإبداعية.
3. **عدم تجاوز الملكية الخاصة:** يؤكد المؤيدون لهذا القانون انه يحمي الحقوق المعنوية للفنانين دون أن يتعدى على حقوق مالكي العقارات، وذلك لأنه يطبق على نطاق محدود من الأعمال مثل، (فن الشارع، والأعمال الفنية ذات القيمة الثقافية العالية)، وكذلك يُمكن المحاكم من تحقيق موازنة بين الفنان وبين مالك العقار، بحيث تحفظ حقوق الفنان المعنوية من جهة، وتحترم الملكية الخاصة من جهة أخرى[2].
4. **توسيع نطاق الحماية للفنانين بصرف النظر عن شهرتهم:** إذ يرى المؤيدون لهذا القانون انه قد اعتمد مقاربة مرنة في حماية الحقوق المعنوية، إذ لم يجعل شهرة الفنان أو القيمة السوقية لعمله شرطاً لتمتع العمل بالحماية، بل

---

(1) Daniel, Not a VARA Big Deal: How Moral Rights, Property Rights, and Street Art Can Coexist, p948.
(2) Ibid., p950.

اكتفى بمعيار المكانة المعترف بها، وبهذا يكون قد وسع من نطاق الحماية ليشمل أعمالاً فنية لم تكن تحظى بالحماية قبل صدور هذا القانون، ويبرز هذا التوجه في كونه يوفر حماية فعالة للفنانين الأقل شهرة، والذين يفتقرون الى القوة التفاوضية اللازمة لحماية أعمالهم من التعديل أو التدمير غير المشروع، إذ أصبحت الحقوق المعنوية في ظل هذا القانون مقررة بموجب نص قانوني مباشر، بالتالي لم تعد رهينة الشروط التعاقدية أو المكانة الاقتصادية للفنان[1].

5. أهمية قانون (VARA) في حماية فن الشارع: يُمثل قانون (VARA) خطوة مهمة لتعزيز الحماية القانونية لفن الشارع، ذلك الفن الذي لم يكن يُنظر اليه بوصفه فناً جديراً بالحماية، بل كان يعامل في كثير من الأحيان كتصرف غير مشروع، لكن سرعان ما تغيرت تلك النظرة وتحول الى وسيلة تعبير فني وثقافي معترف بها، مما استدعى إعادة النظر في مركزه القانوني، سيما من حيث حماية الحقوق المعنوية للفنانين. ومن ثم، يوفر قانون (VARA) إطاراً فعالاً يضمن احترام العلاقة بين الفنان وعمله الفني، حتى عندما يكون مثبتاً في الفضاء العام أو على ملك خاص، من خلال حماية عمله الفني من التدمير أو الإزالة أو التشويه غير المشروع، بالتالي يساهم هذا القانون في إضفاء قدر من الاستقرار القانوني على فن الشارع، ويؤكد الاعتراف به كأحد أشكال الفنون البصرية الجديرة بالحماية[2].

ثانياً: الاتجاه المعارض:

الى جانب الاتجاه المؤيد للقانون، والذي يرى فيه أداة ضرورية لسد الفجوات التاريخية في حماية الحقوق المعنوية للفنانين، برز اتجاه معارض يشكك في مدى ملائمته لتحقيق هذا الهدف، ويرى فيه أنه يؤدي الى تعارض مع حقوق الملكية الخاصة، وفي هذا السياق تبرز مجموعة من الحجج التي يستند اليها المعارضون، لعل أبرزها:

1. عدم ضرورة الاعتراف الصريح بالحقوق المعنوية: إذ يشير المعارضون إلى أن التشريعات القائمة توفر حماية مماثلة للحقوق المعنوية التي يوفرها قانون (VARA)، فمثلاً، يسمح قانون العقود للفنانين بالتفاوض على إدراج بنود الحقوق المعنوية ضمن عقود البيع، وهذا بدوره يُعد آلية أكثر مرونة من التشريع الإلزامي، مع ملاحظة أن معظم عقود بيع الأعمال الفنية قبل إصدار قانون (VARA)، لم تكن تتضمن بنوداً تتعلق بالحقوق المعنوية، مما يشير إلى أن الفنانين لم يعتبروا هذه الحقوق ذات أهمية قصوى[3].

2. نطاق الحماية المحدودة لقانون (VARA): أن قانون (VARA)، يوفر حماية محدودة، إذ لا يشمل العديد من الأعمال الفنية المثبتة على ممتلكات الغير أو الفنانين المتوفين لأنه يقصر الحماية لأعمال الفنانين الأحياء، ما يترك فجوات كبيرة في النظام القانوني، كما أن الاعتماد على شرط المكانة المعترف بها كشرط أساسي لإضفاء الحماية يجعل العديد من الأعمال غير مؤهلة للحصول على الحماية، بالتالي يقلل من فعالية القانون في حالات معينة.

---

(1) Ibid.,p 952.
(2) Ibid., p953.
(3) Mary Daniel, Title of Work (Los Angeles: University of Southern California, 2021), p943.

3. **عدم ملائمته لحماية فن الشارع:** يشير المعارضون إلى أن قانون (VARA) لا يتلاءم بشكل كامل مع طبيعة فن الشارع، الذي يتميز بعدة خصائص، منها:

أ. **الطابع المؤقت والحركي:** أغلب فنون الشارع تكون مؤقتة ومعرضة للإزالة أو التدمير مما يصعب تطبيق معايير القانون المتعلقة بثبات العمل أو الاعتراف المجتمعي به.

ب. **الارتباط بالفضاء العام وممتلكات الغير:** فن الشارع ينفذ على الفضاء العام أو ممتلكات مملوكة للغير، بالتالي فإن فرض حقوق معنوية صارمة تواجه صعوبة عملية وتزيد احتمال النزاع القانوني[1].

ت. **التعقيد في إثبات الحماية القانونية:** شروط الحماية التي يتطلب القانون توافرها لحماية فن الشارع ولاسيما تلك المتعلقة بشرط المكانة المعترف بها، تكون صعبة التحقق خصوصاً للأعمال غير المرخصة وكذلك الأعمال المؤقتة لذلك يرى المعرضون أن وسائل الحماية التقليدية، مثل قواعد القانون العام والاتفاقيات التعاقدية بين الفنان ومالك العقار تكون كافية دون الحاجة الى تطبيق قانون (VARA) بشكل صارم

4. **زيادة احتمال النزاعات بين الفنان ومالك العقار:** إذ يُلزم القانون مالك العقار قبل اتخاذ أي اجراء يتعلق بالعمل الفني، أن يرسل إشعارا كتابيا الى الفنان قبل 90 يوما وإلا يُلزم بالتعويض، مما قد يزيد النزاعات القانونية ويعقد العلاقة بين الفنان ومالك العقار ويشير المعارضون أن هذا الشرط قد يمنع الملاك عن التعاون مع الفنانين لتوفير فضاءات للفن العام، مما يحد من انتشار فن الشارع[2].

ثالثاً: الاتجاه الراجح

بعد أن استعرضنا الحجج التي قدمها كل من الاتجاه المؤيد والاتجاه المعارض، يتضح لنا أن الاتجاه المؤيد للقانون هو الأقرب الى الصواب والمنطق القانوني، وذلك استناداً للاعتبارات الآتية:

1. **قصور الوسائل التقليدية:** إذ أثبت الواقع العملي أن القواعد العامة (قانون العقود) لم تكن كافية لحماية الفنان وذلك لإختلال توازن القوى التفاوضية بين الفنان ومالك العقار، فالحماية التعاقدية تكون حماية نسبية على خلاف الحماية التي جاء بها قانون (VARA) إذ تكون حماية عينية تتبع العمل الفني وفي مواجهة الكافة، وهذا بدوره ينسجم وطبيعة الحقوق المعنوية.
2. **تحقيق توازن وليس المصادرة:** على خلاف ما يراه الاتجاه المعارض، فإن القانون لم يصادر حق الملكية الخاصة بل قام بتنظيمه، فالقانون وضع إجراءات مرنة منها مهلة 90 يوما، حيث تُتيح للمالك التصرف في

(1) Ibid., 944.
(2) Ibid.,945.

عقاره بشرط احترام الكيان المادي للفن وقضيةPointz5[1] لم تكن عقاباً لأن المالك اراد تأهيل بنائه بل كان جزاء لتعسفه وتجاهله للإجراءات التي رسمها القانون.

3. **الاعتراف بالقيمة الثقافية للفن الجماهيري:** أن أهمية قانون (VARA) تكمن في نقله لفن الشارع من خانة التصرفات غير المشروعة أو الرسوم العابرة الى خانة المصنفات المحمية، وهذا التحول يخدم المصلحة العامة للمجتمع في الحفاظ على تراثه الثقافي والبصري وهو بعد اجتماعي يتجاوز المصالح الفردية الضيقة للمُلاك.
4. **معيار المكانة المعترف بها كصمام أمان:** أن شرط المكانة المعترف بها التي وضعها المشرع الأمريكي يعتبر تفرقة مبررة وليس تفاوتاً غير عادل، إذ يهدف المشرع الأمريكي من خلاله، الى منع إغراق المحاكم بنزاعات حول أعمال فنية تفتقر للحد الأدنى من الإبداع أو الجدية، بالتالي يحافظ على هيبة الحماية القانونية ويقصرها على الأعمال ذات القيمة الحقيقية[2].

بناءً على ما تقدم، يتضح لنا أن قانون (VARA)، يمثل ضرورة تشريعية لسد الفجوة بين النظام القانوني الأمريكي، والاتفاقيات الدولية (كاتفاقية برن)، على الرغم مما قد يثيره هذا القانون من تعقيدات إجرائية أو تكاليف إضافية، إلا أنها تظل ضريبة مستحقة في سبيل إرساء دعائم حماية قانونية للمبدعين.

المبحث الثاني

الرموز غير القابلة للاستبدال(NFT) كإطار تقني لحماية فن الشارع

في ظل الثورة الرقمية واتساع نطاق الاقتصاد الافتراضي برزت تقنية الرموز غير القابلة للاستبدال (NFT) كواحدة من أكثر الوسائل ابتكاراً لتغير مفهوم الملكية والتوثيق في البيئة الرقمية، وإذا كان فن الشارع بطبيعته يعاني من إشكاليات المجهولية والزوال المادي، فإن هذه التقنية القائمة على سجلات البلوك تشن (Block chine) تفتح آفاقاً جديدة لتمكين الفنانين من إثبات نسبة أعمالهم وتوثيقها دون المساس بخصوصيتهم أو الكشف عن هويتهم الحقيقية.

لذا يهدف هذا المطلب الى بيان المفهوم التقني والقانوني للرموز غير القابلة للاستبدال، وكذلك بيان كيفية توظيفها كأداة لحماية الأصالة وإثبات الأسبقية في فن الشارع كما يسلط الضوء على المسؤولية القانونية للمنصات الرقمية التي تتداول تلك الرموز.

لذا سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

---

(1) أكدت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الثانية في حكمها النهائي عام 2020 (Castillo v. G&M Realty L.P.) ، أن التعويضات الضخمة التي فُرضت لم تكن بسبب ممارسة المالك لحقه في الهدم، بل بسبب "التعمد" في إتلاف الفن دون مراعاة المهلة القانونية، مما يثبت أن القانون يهدف لحماية "الكرامة الفنية" وليس لعرقلة الاستثمار العقاري.

For more information, see:
U.S. v. Ganias, No. 18-498 (2d Cir. Feb. 20, 2020), available at: https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/ca2/18-498/18-498-2020-02-20.html ,(accessed on February 16, 2026, at 5:00 PM).

(2) Ibid.,p962.

.

المطلب الأول: ماهية الرمز غير القابلة للاستبدال (NFT) وأسس تنظيمها القانوني في إطار الملكية الفكرية.

المطلب الثاني: آليات تطبيق الرموز غير قابلة للاستبدال كأداة لتوثيق وحماية فن الشارع.

المطلب الأول

ماهية الرمز غير القابلة للاستبدال (NFT) وأسس تنظيمها القانوني في إطار الملكية الفكرية

تعد الرموز غير قابلة للاستبدال من أبرز الظواهر المستحدثة في العصر الرقمي، وقد حظيت باهتمام واسع في الأوساط التقنية والقانونية، ورغم شيوع استخدام المصطلح في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال يساء فهمه في كثير من الأحيان من قبل المستخدمين، نتيجة تداخل أبعاده التقنية والقانونية.

ويرجع ظهور الرموز غير القابلة للاستبدال، الى التطور المتسارع في تقنيات سلسلة الكتل (Block chain) والعقود الذكية[1]، إذ وفرت هذه التقنيات البنية التحتية اللازمة لأنشاء تلك الرموز، والتي يمكن تداولها بطريقة آمنة لامركزية وقبل الخوض في العلاقة بين الرموز غير القابلة للاستبدال والأعمال الفنية، وما تثيره من إشكاليات قانونية، سيما في مجال حقوق النشر، لا بد لنا من الوقوف على ماهية هذه الرموز[2].

يقصد بالرموز غير القابلة للاستبدال (وحدة رقمية فريدة، تنشأ وتسجل على شبكة (Block chain) ، وتمثل دليلاً على ملكية اصل معين سواء كان هذا الأصل ماديا أو غير مادي)، وتكمن خاصية تلك الرموز كونها غير قابلة للاستبدال، أي لا يمكن استبدالها برمز آخر مماثل من حيث القيمة والخصائص، وهذا على خلاف الرموز القابلة للاستبدال التي يمكن استبدال وحدة بأخرى، وقد أصبحت القضايا القانونية المتعلقة بالرمز غير القابلة للاستبدال سيما تلك المتعلقة بحقوق النشر للأعمال الفنية، من الموضوعات المثارة في البحث القانوني[3].

وتعتمد الرموز غير القابلة للاستبدال في عملها، على تقنية سلسلة كتل، وهو سجل رقمي موزع ومفتوح المصدر يتيح حفظ البيانات وتسجيل المعاملات بطريقة لا مركزية، الى جانب ذلك تعتمد الرموز غير القابلة للاستبدال على العقود الذكية، وهي برامج حاسوبية تخزن على سلسلة الكتل وتنفذ بشكل تلقائي عند تحقق شروط محددة مسبقاً، وتلعب العقود الذكية دوراً محوريا في عمليات أنشاء الرموز وعددها وتحديد مالكيها وتنظيم نقل ملكيتها[4].

---

(1) أ. د. جليل حسن بشات، وأ. م. د. لبنى عبد الحسين عيسى، التحكيم الذكي في منازعات DAOs، مجلة العلوم القانونية - كلية القانون - جامعة بغداد، المجلد 39، العدد 1، 2024، ص 413.

(2) Baijian Xiao, "Copyright Law and Non-Fungible Tokens: A Chinese Perspective," International Journal of Law and Information Technology 30 (2022): p444–471.

(3) Noor Fatini Izzati Fadzil and Saheed Abdullahi Busari, "Non-Fungible Tokens (NFT) Investment: A Juristic and Analytical Study," Jurnal Fiqh 21, no. 1 (2024): p26.

(4) حنين عامر خميس وجليل حسن بشات السعدي، "ماهية التحكيم بواسطة الذكاء الاصطناعي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 15، العدد 2 (كانون الأول 2025): ص 560.

تمكن العقود الذكية من ربط الرموز غير القابلة للاستبدال ببيانات وصفية، تتعلق بالأصل الذي يمثله، كالأعمال الفنية، بما يتيح تتبع تاريخ الملكية، والتحقق من أصالة الرمز، غير أن هذا الارتباط لا يعني بالضرورة انتقال حقوق الملكية الفكرية سيما حقوق المؤلف الى مالك الرمز[1]. وهذا ما يثير إشكاليات قانونية سيتم تناولها في موضع لاحق.

بعد الانتهاء من بيان مفهوم الرموز غير القابلة للاستبدال، يتوجب علينا الوقوف على أهم الخصائص التي تميز تلك الرموز، وذلك لما لها من أثر بالغ في تحديد طبيعتها القانونية وآثارها في مجال حقوق الملكية الفكرية.

أولاً: عدم قابلية الاستبدال

إذ يتمتع كل رمز بخصائص فريدة تجعله غير قابل للاستبدال مع رمز آخر على قدم المساواة، حتى وإن تشابهت الرموز من حيث الوظيفة أو الشكل فإنه يمكن تميزها وذلك لاحتواء كل رمز على معرف رقمي فريد وبيانات وصفية خاصة به، الأمر الذي يمنحه هوية مستقلة تمنع استبداله أو تعويضه برمز مماثل.

ثانياً: التفرد والندرة الرقمية

يتيح مفهوم الرموز غير القابلة للاستبدال إدخال مفهوم الندرة الى البيئة الرقمية، فالندرة هنا لا تتعلق بالعمل الفني ذاته إنما بالرمز الذي يمثله، والذي ينشأ بعدد محدود وفريد مما يضفي عليه قيمة اقتصادية ورمزية.

ثالثاً: قابلية التتبع وإثبات تاريخ الملكية

أن جميع المعلومات المرتبطة بالرمز تسجل على سجل رقمي موزع، بما يتيح تتبع مسار انتقال الملكية منذ لحظة إنشاء الرمز وحتى آخر عملية تداول، ويؤدي ذلك الى إنشاء سجل دائم يعرف بسلسلة النسب، يمكن من خلاله التحقق من أصالة الرمز وتاريخه، ويحد من مخاطر التزوير أو الادعاء الكاذب بالملكية[2].

رابعاً: عدم قابلية التغير

أن البيانات المرتبطة بالرمز لا يمكن تعديلها أو حذفها بعد تسجيلها على سلسلة الكتل، ويترتب على ذلك تعزيز ثقة المتعاملين، حيث تصبح المعلومات محمية من العبث أو التلاعب اللاحق.

خامساً: قابلية الرمز غير القابلة للاستبدال للبرمجة

تنشأ الرموز غير قابلة للاستبدال وتدار من خلال عقود ذكية، تمكن من تنفيذ شروط محددة بشكل تلقائي، وتسمح تلك الخاصية بتنظيم عمليات البيع وتحديد شروط نقل الملكية، وكذلك إدراج آليات تضمن حصول الفنان على عوائد من تلك العمليات دون الحاجة الى وسيط.

سادساً: امكانية الفصل بين الرمز والأصل

---

(1) Edward Lee, "Decentralized Intellectual Property," University of Illinois Law Review (2023): p1089.

(2) Xiao, "Copyright Law and Non-Fungible Tokens," p450.

إذ لا يحتوي الرمز غير القابل للاستبدال في الغالب على العمل الفني ذاته، إنما يرتبط به عبر بيانات وصفية بالتالي فإن ملكية الرمز لا تعني بالضرورة ملكية الأصل والحقوق القانونية المرتبطة به، بل يقتصر الأمر على امتلاك الرمز بوصفه تمثيلاً رقمياً للأصل.

سابعاً: تتسم الرموز غير قابلة للاستبدال بدرجة عالية من الشفافية

أن بيانات الملكية والتداول متاحة للاطلاع العام، بما يعزز الثقة بين أطراف التعامل، غير أن هذه الشفافية لا تمنع من وجود مخاطر عملية تتعلق بالأمن الرقمي وهذا بدوره يثير تساؤلات قانونية حول حماية المتعاملين[1].

بعد دراسة الخصائص الجوهرية التي تتميز بها الرموز غير القابلة للاستبدال (NFT)، والتي تجعل كل وحدة رقمية فريدة ومتميزة، تبرز جملة من التساؤلات حول طبيعتها القانونية وحدود الحقوق المرتبطة بها، والى أي مدى يمتلك مالك الرمز غير القابل للاستبدال حقوق الملكية؟ وهل تقتصر ملكيته على الرمز الرقمي نفسه أم تمتد لتشمل الحقوق القانونية والفكرية المرتبطة بالعمل الفني الأصلي؟

تنطلق معالجة تلك الأسئلة من فرضية مفادها أن الرموز غير قابلة للاستبدال، على الرغم من طابعها الجوهري وارتباطها الوثيق بالبنية التقنية للبلوك تشن، فإنها لا تنشئ حقوق ملكية فكرية ولا تنقلها تلقائياً، ما لم يتم النص صراحةً على ذلك أما من خلال اتفاق تعاقدي أو ترخيص قانوني واضح، ومن ثم لكي نفهم الطبيعة القانونية لتلك الرموز يستلزم ابتداءً، التمييز بين ملكية الرمز من جهة، وبين حقوق التأليف والنشر أو الحقوق المالية المرتبطة بالعمل من جهة أخرى[2].

فمن الناحية التقنية، كما سبق وأن بينا، تمثل الرموز غير قابلة للاستبدال اصولاً رقمية فريدة تخزن على سجل موزع، ويتميز كل رمز بمعرف رقمي خاص، وعقد ذكي مستقل، بالتالي يمنع استبداله أو تكراره، وهذا ما يميزه عن غيره من الأصول الرقمية، لكن هذا التفرد على الرغم من أهميته التقنية، لا ينعكس بالضرورة على الجانب القانوني، إذ أن امتلاك رمز غير قابل للاستبدال لا يعني امتلاك حقوق الملكية الفكرية أو حقوق التأليف والنشر المتعلقة بالعمل الأصلي، وذلك دور الرمز إذ يقتصر فقط على اثبات ملكية وحدة رقمية وربطها بمصنف معين، في حين تبقى حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمالك الأصلي الذي أنشا العمل الفني ، ما لم ينص العقد صراحةً على نقل هذه الحقوق كلياً أو جزئياً[3].

ويبرز هذا الفصل الجوهري بين الملكية التقنية، والملكية القانونية، في عملية مشروعية إنشاء رمز غير قابل للاستبدال، إذ وعلى الرغم من أن سك الرمز لا يشكل بحد ذاته نسخاً تقليدياً للمصنف بالمعنى المألوف، إلا أن مشروعيته تبقى مشروطة بامتلاك منشئ الرمز لحقوق الطبع والنشر، أو حصوله على أذن صريح من مالكه، وفي

---

(1) م. د. منى نعيم جعاز، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الاستشارات القانونية، مجلة كلية القانون جامعة بغداد، المجلد 39، العدد 1، 2024، ص 554.

(2) Xiao, "Copyright Law and Non-Fungible Tokens,".

(3) Ronehua Wang, Jie An Li, and Jingwen Liu, Decoding NFTs under Intellectual Property Law, American Business Law Journal 61 (2024): p33.

حالة غياب الأذن يعد إنشاء الرمز مساساً بحق النسخ، سيما إذا استخدمت صور أو بيانات محمية دون ترخيص وهذا بدوره يفتح المجال للمساءلة القانونية من حيث التداول، فإن بيع أو نقل الرمز غير القابل للاستبدال يترتب عليه انتقال ملكية الرمز الرقمي ذاته فقط، دون أن يمتد هذا الأثر الى المصنف الأصلي ما لم ينص العقد الذكي على خلاف ذلك، ويتيح هذا التنظيم الاحتفاظ بالحقوق الفكرية الأساسية مع تحديد نطاق استعمال العمل بدقة وكذلك شروط إعادة بيعه، بما ينسجم مع طبيعة السوق الرقمية[1].

المطلب الثاني

آليات تطبيق الرموز غير القابلة للاستبدال كأداة لتوثيق وحماية فن الشارع

من حيث المبدأ، يتمتع فنانوا الشارع بحقوق ملكية فكرية على أعمالهم الفنية وكذلك بقدر من الحماية القانونية، لكن تفعيل هذه الحماية وإثباتها ليس بالإمر اليسير، نظراً للطبيعة الخاصة لفن الشارع كونه فن ينتج بالفضاء العام وخارج الأطر المؤسسية التقليدية، وغالباً دون تسجيل رسمي أو تنظيم تعاقدي يضمن توثيق العمل الفني ونسبه الى مؤلفه.

وتتعدد التحديات التي تعيق فناني الشارع عن تأكيد حقوقهم الفكرية، إذ يرتبط بعضها بطبيعة العمل الفني ذاته كما هو الحال في الجداريات غير المرخصة أو الأعمال التي تكون مجهولة المصدر، أو تلك القديمة التي يصعب تحديد مؤلفها على وجه اليقين، في حين تعود تحديات أخرى الى لجوء عدد كبير من الفنانين الى استخدام أسماء مستعارة، أو إخفاء هويتهم، ويرجع السبب في ذلك أما لدوافع فنية أو خشية التعرض للمساءلة القانونية، الأمر الذي يصعب من عملية إثبات صفة المؤلف أو المطالبة بالحقوق أمام الجهات القضائية.

وتزداد حدة تلك التحديات بفعل الطابع العام لأعمال فن الشارع، وما يترتب عليه من سهولة الوصول إليها وقابليتها العالية للاستخدام غير المنضبط من قبل أطراف ثالثة سواء كان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية دون الحصول على إذن مسبق من الفنان، ولا يقتصر أثر هذا الغموض على الفنانين وحدهم، بل يمتد الى الجهات الراغبة في استغلال هذه الأعمال التي تواجه بدورها مخاطر قانونية ناجمة عن عدم القدرة على تحديد صاحب الحق أو الحصول على ترخيص واضح منه[2].

أضافة الى ذلك، أن بيئة فن الشارع تتسم بدرجة عالية من انعدام الثقة، حيث قد تدفع الحوافز المادية أو الصراعات الشخصية بين الأفراد الى الادعاء بملكية أعمال لا تعود إليهم، أو العبث بالبيانات المرتبطة بالأعمال الفنية أو كشف هويات الفنانين، كذلك أشغال عدد من فناني الشارع خارج الإطار القانوني يجعلهم شخصياً بالإضافة الى أعمالهم

(1) Ibid p34.
(2) Bastos, "Legal Implications of Street Art as a 'Democratized'/'Open' Form of Art," p212.

عرضة لمخاطر متعلقة بجهات إنفاذ القانون، الأمر الذي يفرض على أي نظام توثيق أو تسجيل مراعاة خصوصية حماية الهوية والبيانات بعناية شديدة[1].

وفي ضوء محدودية الأدوات القانونية التقليدية في مواجهة تلك التحديات، يثار التساؤل حول الحاجة الى آليات بديلة تتلاءم مع الطبيعة العابرة لفن الشارع، وتوفر في الوقت ذاته وسيلة موثوقة لإثبات الملكية دون تعرض فنان الشارع لمخاطر قانونية، وفي هذا السياق يبرز نظام الرموز غير القابلة للاستبدال، وذلك بوصفه أحد الحلول التقنية التي تكون قادرة على تقديم إطار توثيقي رقمي قائم على تقنية البلوك تشن، يمكن الفنان من تسجيل عمله الفني وإثبات نسبة العمل اليه وذلك ضمن سجل آمن وغير قابل للتلاعب، بما قد يسهم في تعزيز حماية فن الشارع ومعالجة أوجه القصور في الآليات التقليدية[2].

بعد أن بينا مفهوم الرموز غير قابلة للاستبدال، ننتقل بعد ذلك الى تحليل الدور الوظيفي لهذه الرموز في مواجهة الإشكاليات القانونية المرتبطة بفن الشارع، وعليه سيتم التركيز على كيفية إسهام نظام الرموز غير القابلة للاستبدال في معالجة أبرز هذه التحديات وذلك من خلال محورين رئيسيين:

أولاً: مجهولية هوية فنان الشارع

أن غياب الهوية المعلنة لفنان الشارع، تعد من أبرز الإشكاليات التي تعيق حمايته القانونية، إذ يصعب إثبات نسبة العمل اليه، ويحد من إمكانية ممارسته لحقوقه الفكرية دون تعرضه للمساءلة القانونية، وفي هذا الإطار يقدم نظام الرموز غير القابلة للاستبدال آلية تقنية تُتيح تحقيق توازن دقيق بين حماية خصوصية الفنان من جهة وإثبات نسبة العمل اليه من جهة أخرى، وذلك لأن هذا النظام يسمح بربط الأعمال الفنية التي يتم توثيقها باسم مستعار رقمي مرتبط بمفتاح خاص ينشأ باستخدام الأجهزة الشخصية للفنان، وذلك دون الحاجة الى الإفصاح عن هويته الحقيقية. ويؤدي هذا الارتباط الى إنشاء هوية رقمية مستقلة تسمح بتتبع النشاط الإبداعي للفنان وكذلك إثبات علاقته بالأعمال المسجلة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سرية شخصيته القانونية والاجتماعية، ويعزز النظام هذا المستوى من الحماية من خلال تمكين الفنان من إنشاء ملفات تعريف رقمية متعددة، بما يمنع الربط التراكمي بين أعماله المختلفة وهويته الواقعية، ويحد من إمكانية تعقبه من قبل الجهات الرسمية أو اطراف ثالثة، كما يعتمد النظام على آليات توقيع رقمية تكون غير كاشفة للهوية، تُتيح التحقق من أصالة العمل ومن صاحبه دون الكشف عن بياناته شخصية، الأمر الذي يوفر قرينة تقنية موثوقة لإثبات النسبة القانونية للعمل الفني.

---

(1) Ainat Mendelson-Schwartz, Ofer Schwartz, and Nir Mualam, “Protecting Street Art Copyright Using an NFT-Based System,” Journal of Urban Technology 30, no. 3 (2023): p87.

(2) Ibid,88

وبذلك لا يلغي نظام الرموز غير القابلة للاستبدال مجهولية فنان الشارع، لكنه يعيد تنظيمها في إطار قانوني وتقني يسمح بإثبات الحقوق دون التضحية بالخصوصية، وهذا بدوره يشكل معالجة مبتكرة لإحدى أكثر الإشكاليات تعقيداً في مجال حماية فن الشارع[1].

ثانياً: الطبيعة الزائلة لفن الشارع

أن من الخصائص التي تميز فن الشارع أنه ذو طبيعة زائلة، وتلك الخاصية تعد من أبرز الإشكاليات التي تعيق توثيق العمل وحفظه على المدى الطويل، إذ تخضع الواجهات الحضرية لتغيرات مستمرة بفعل الطبيعة أو التدخلات البشرية، كإعادة الطلاء أو الإزالة الكلية، الأمر الذي يجعل بقاء العمل الفني في صورته المادية مسألة مؤقتة وغير مضمونة، وأن هذا الطابع المؤقت للعمل الفني يحول دون إنشاء أرشيف شامل ومتكامل لفن الشارع، بالتالي سوف يحد من إمكانية دراسته بوصفه نتاجاً ثقافياً مستقراً في الزمن. ولمواجهة تلك الإشكالية يقدم نظام الرموز غير القابلة للاستبدال، مقاربة تقنية بديلة تقوم على نقل العمل الفني من حيزه المادي الزائل الى سجل رقمي زمني مستقر، بما يسمح الحفاظ عليه بصورته الرقمية، حتى في حال زواله من الفضاء الحضري، إذ يُتيح النظام تسجيل العمل الفني وربطه بطابع زمني ومكاني دقيق ضمن سجل قائم على تقنية سلسلة الكتل، بما يضمن ثبات البيانات وعدم قابليتها للتعديل، ويؤسس كذلك لأرشيف رقمي يعكس لحظة الإبداع الأصلية للعمل[2]. وهذا بخلاف أساليب التوثيق التقليدية المعتمدة على مواقع التواصل الاجتماعي أو مساهمات الجمهور والتي تعكس غالباً زمن مشاهدة العمل لا زمن إنشاءه، إذ أن نظام الرموز غير القابلة للاستبدال يقلل من تلك الإشكالية لأنه يعتمد على إدخال البيانات مباشرة من قبل الفنان نفسه، الأمر الذي يقلل من التحيزات المرتبطة بكثافة المشاهدة أو الطابع السياحي للموقع، وبذلك يتيح النظام بناء سجل أكثر دقة وحياداً لتاريخ فن الشارع، يعكس تطورها عبر بعدي الزمان والمكان على نحو أقرب الى الواقع الإبداعي للعمل.

فضلاً عن ذلك يساهم هذا النظام، في تعزيز الاعتراف بفن الشارع بوصفه شكلاً من أشكال التعبير الثقافي الجدير بالحفظ، وذلك من خلال إنشاء أرشيف رقمي طويل الأمد، يمكن الباحثين الاعتماد عليه في دراسة التحولات الحضرية والاجتماعية المرتبطة بهذه الأعمال، وبذلك فإن دور الرموز غير القابلة للاستبدال لا يقتصر على تعويض الزوال المادي، بل يتجاوزه الى إعادة دمج فن الشارع ضمن الذاكرة الثقافية للمدينة عبر آلية توثيق رقمية مستقرة وموثوقة

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا الجهد المتواضع توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج:

---

(1) Mendelson-Schwartz, Einat, Ofir Schwartz, and Nir Mualam, "Protecting Street Art Rights Using an NFT-Based System," Journal of Urban Technology 30, no. 3 (2023): 93,

(2) Ibid,p94

1. استنتجت الدراسة أن قانون (VARA) لعام 1990 قد أحدث تحولاً جذرياً في الفلسفة القانونية الأمريكية، حيث انتقل من النظام النفعي الذي يقدس المصالح المالية فقط إلى نظام يقر بالحقوق المعنوية للفنان، وهو ما يمثل تقارباً تاريخياً مع الأنظمة اللاتينية كالقانون الفرنسي والعراقي في حماية الرابطة الروحية بين المبدع وعمله.
2. أثبت البحث أن حماية فن الشارع في ظل التشريعات المقارنة ليست حماية مطلقة، بل هي حماية "نسبية إجرائية" تهدف إلى إيجاد نقطة توازن بين حق الفنان في النزاهة وحق مالك العقار في التطوير العمراني، وهو ما جسده المشرع الأمريكي عبر آليات التنازل المكتوب والإخطار المسبق لفض التعارض بين الملكيتين الفكرية والعقارية.
3. كشفت الدراسة عن "أزمة معايير" في التطبيق القضائي الأمريكي، حيث إن رهن الحماية بشرط (المكانة المعترف بها) قد ترك للقضاة سلطة تقديرية واسعة في تحديد القيمة الفنية للعمل، مما قد يؤدي إلى استبعاد أعمال فن الشارع الحداثية التي لم تنل حظها من الشهرة الأكاديمية بعد، وهو ما يهدد مبدأ اليقين القانوني.
4. توصل البحث إلى أن استثناء "الأعمال المنجزة لحساب الغير" يمثل ثغرة قانونية كبرى في قانون(VARA) ، إذ غالباً ما يتم تكييف رسومات الشارع على أنها أعمال تعاقدية مأجورة لإسقاط الحماية المعنوية عن الفنان، مما يجعله في موقف ضعيف أمام المؤسسات أو ملاك العقارات الذين يملكون القوة التفاوضية الأعلى.
5. تخلص الدراسة إلى أن تقنية الرموز غير قابلة للاستبدال (NFT) تمثل "طوق نجاة" رقمي لفن الشارع، فهي لا تمنع الفناء المادي للعمل ولكنها تمنحه "خلوداً توثيقياً" عبر سجلات البلوكشين التي تضمن عدم العبث بحق الإسناد، مما يفصل بين فناء "الجسد المادي" للعمل وبقاء "روحه الرقمية" المحمية تقنياً.

ثانياً: التوصيات:

1. نوصي المشرع العراقي بإجراء تعديل جوهري على قانون حماية حق المؤلف رقم (3) لسنة 1971، يتضمن النص صراحة على حماية "الأعمال الفنية المثبتة في الفضاء العام" كالجداريات وفن الشارع، مع وضع ضوابط قانونية خاصة تراعي الطبيعة العامة لهذه الأعمال وتمنع التعامل معها كإشغالات أو مخالفات إدارية طالما اتسمت بالابتكار.
2. ندعو إلى تبني "نظام الإخطار القانوني المسبق" في التشريع العراقي، بحيث يُلزم مالك العقار (سواء كان فرداً أو جهة حكومية) بتبليغ الفنان رسمياً قبل إزالة أو هدم أي جدارية فنية بمدة كافية (90 يوماً مثلاً)، لتمكين الفنان من أرشفة العمل رقمياً أو نقله إن أمكن، مع اعتبار مخالفة ذلك موجباً للتعويض عن الضرر المعنوي.
3. نوصي الجهات القضائية والتشريعية في العراق بالاعتراف بحجية "سجلات البلوكشين" كقرينة قانونية في إثبات الأسبقية وتوثيق هوية المبدع، خاصة في ظل التحول الرقمي، مما يساهم في سد النقص التشريعي الحالي في إثبات ملكية الأعمال الفنية الرقمية والافتراضية.

4. نقترح على وزارة الثقافة وأمانة بغداد إنشاء "منصة وطنية رقمية" تعتمد تقنية (NFT) لتوثيق جداريات وفن الشارع المتميز في العراق، لتكون بمثابة سجل رسمي يحمي هذه الفنون من الاندثار المادي ويحولها إلى أصول رقمية يمكن من خلالها دعم الفنانين وحماية حقوقهم المعنوية والمادية عالمياً.
5. نوصي نقابة الفنانين العراقيين بصياغة "نماذج عقود استرشادية" تتضمن بنوداً تحمي الحقوق المعنوية وتحدد مصير العمل الفني في حال تغيرت ملكية العقار أو تقرر هدمه، وذلك لرفع مستوى الوعي القانوني لدى فنان الشارع ومنع استغلاله عبر عقود الإذعان التي تسلب منه حقوقه الفكرية لصالح أصحاب العقارات.

المصادر

المصادر العربية:

أولاً: الأبحاث القانونية

1. أكرم محمد حسين، ورغد مالك عبد الواحد. "إعفاء عقود تراخيص الملكية الصناعية من الحظر وفقاً للقانونين الأمريكي والأوروبي". مجلة العلوم القانونية، المجلد 37، الجزء الثاني، 2023.
2. حنين عامر خميس، وجليل حسن بشات السعدي. "ماهية التحكيم بواسطة الذكاء الاصطناعي". مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 15، العدد 2، 2025.
3. جليل حسن بشات، ولبنى عبد الحسين عيسى. "التحكيم الذكي في منازعات DAOs". مجلة العلوم القانونية، كلية القانون - جامعة بغداد، المجلد 39، العدد 1، 2024.
4. منى نعيم جعاز."دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الاستشارات القانونية". مجلة كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 39، العدد 1، 2024

ثانياً: القوانين والاتفاقيات الدولية

1. اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886).
2. قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (3) لسنة 1971.
3. قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات البريطاني (CDPA)لعام 1988.
4. قانون حقوق الفنانين التشكيليين الأمريكي (VARA)لعام 1990.
5. قانون الملكية الفكرية الفرنسي الصادر بموجب القانون رقم (92-597) لعام 1992

المصادر الأجنبية:

A. Books

1.Ann Garfinkle (2003). The Legal and Ethical Consideration of Mural Conservation: Issues and Debates.

2.Chapdelaine, P. (2019). "Graffiti, Street Art, Walls, and the Public in Canadian Copyright Law," in: Bonadio, E. (Ed.), The Cambridge Handbook of Copyright in Street Art and Graffiti, Cambridge University Press.

B. Theses

1. Brisset Saint-Macherni (1929). Adhèsion immobilière industrielle, Ph.D. Thesis, Université de Bordeaux, Paris.

2. Mary Daniel (2021). Title of Work, (Master's Thesis/Specialized Study), University of Southern California.

C. Academic Journals

1. Ainat Mendelson-Schwartz, Ofer Schwartz, and Nir Mualam (2023). "Protecting Street Art Copyright Using an NFT-Based System," Journal of Urban Technology, Vol. 30, No. 3.

2. Ashley Tarokh (2016). "Visual Artists Rights Act (VARA) and the Protection of Digital Embodiments of Artworks."

3.Baijian Xiao (2022). "Copyright Law and Non-Fungible Tokens: A Chinese Perspective," International Journal of Law and Information Technology, Vol. 30.

4. Bastos (2019). "Legal Implications of Street Art as a 'Democratized'/'Open' Form of Art."

5. Edward Lee (2023). "Decentralized Intellectual Property," University of Illinois Law Review.

6. Ellen Matthews (2021). "Reforming the Visual Artists Rights Act to Protect #Street Art in the Digital Age," William & Mary Law Review, Vol. 63, No. 2.

7. Giordani (N/A). Graffiti e Street Art: Analisi Comparativa.

8. Mary Daniel (2021). "Not a VARA Big Deal: How Moral Rights, Property Rights, and Street Art Can Coexist," Southern California Law Review, Vol. 94.

9. Noor Fatini Izzati Fadzil and Saheed Abdullahi Busari (2024). "Non-Fungible Tokens (NFT) Investment: A Juristic and Analytical Study," Jurnal Fiqh, Vol. 21, No. 1.

10. Ronehua Wang, Jie An Li, and Jingwen Liu (2024). "Decoding NFTs under Intellectual Property Law," American Business Law Journal, Vol.

D. Judicial Decisions

1. Castillo v. G&M Realty L.P., (2d Cir. 2020) – U.S. Court of Appeals.

2. Martin v. City of Indianapolis, 192 F.3d 608 (7th Cir. 1999) – U.S. Court of Appeals.

3. Osbourne v. Persons Unknown & Ors [2022] EWHC 1021 (Comm) – UK High Court.

4. U.S. v. Ganias, No. 18-498 (2d Cir. Feb. 20, 2020)

E.Websites & Electronic Reports

1. Artelier. "How to Commission Artwork: A Guide for Art Consultants & Clients," Available at: https://www.artelier.com/post/commission-artwork

2. GJV D'AVOCATS. "Street Art Under French Law," Available at: https://gjvdavocats.com/en/art-market-law/street-art-under-french-law/ .

3. Wikipedia. "Visual Artists Rights Act," last modified Jan 4, 2026, Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Visual_Artists_Rights_Act .